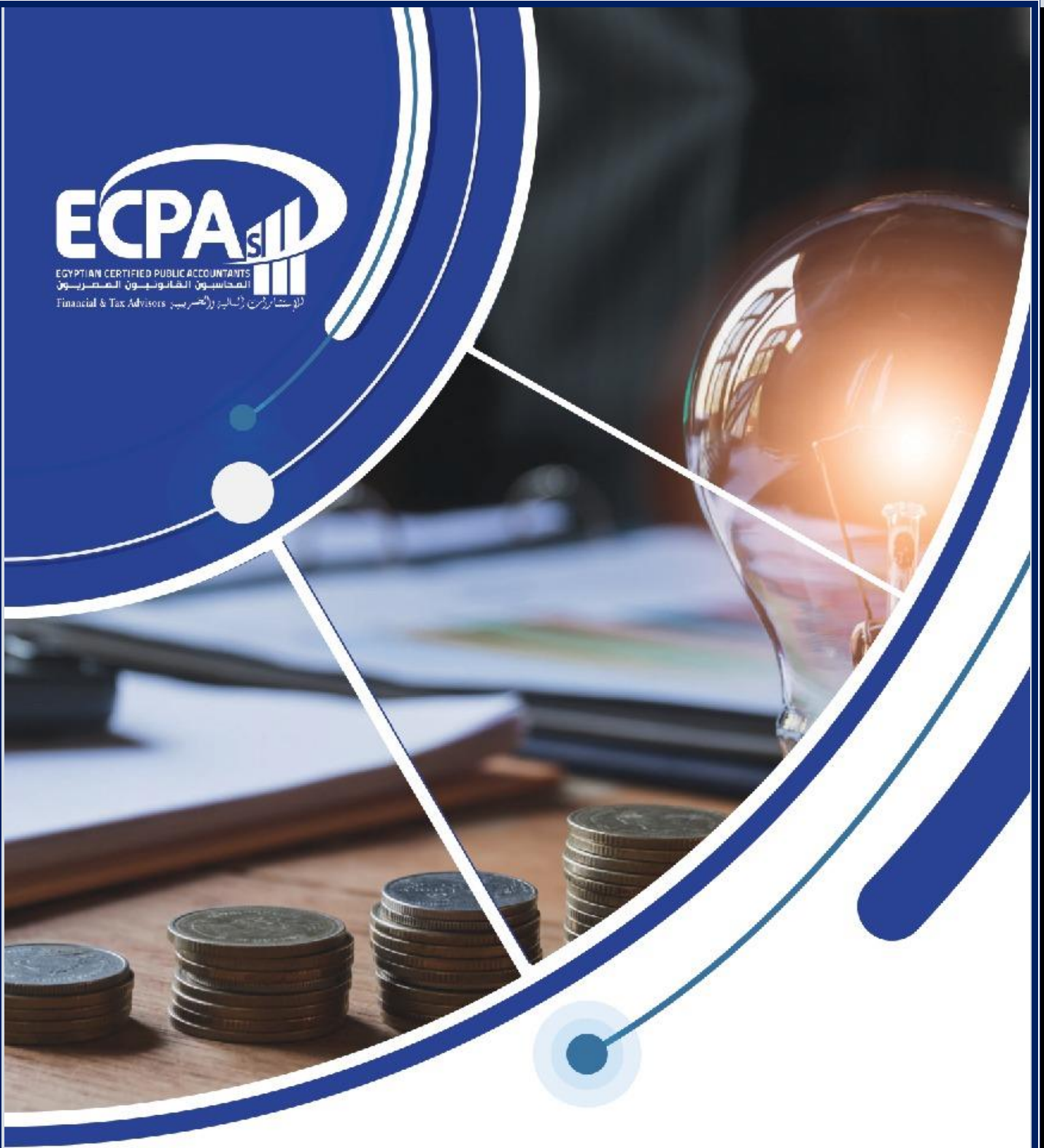




المحاسبون القانونيون المصريون

EGYPTIAN CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS

مراجعة – استشارات ضريبية وقانونية – استشارات التطوير المالي والاداري

المحاسبون القانونيون المصريون

EGYPTIAN CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS

خدمات المراجعة الخارجية - استشارات ضريبية وقانونية - تأسيس شركات - تقييم
وطرح الشركات في البورصة - تفعيل وتشغيل برامج تخطيط موارد المؤسسة

المحاسبون القانونيون المصريون

نساعدك على تحقيق المستهدفات المالية والفنية

جمعنا كل عوامل النمو وتحقيق الأهداف تحت مظلة واحدة

إن تحقيق الربح وتكامل القيم هي طريقة إدارتنا للأعمال

نحن المنفردين بالأساليب المبتكرة والخبرات لإطلاق العنان لنمو الأعمال وتحقيق الخطط
المالية، حيث نقدم مجموعه من الأدوات في مجال التدقيق المالي و خدمات الضرائب
والاستشارات الضريبية والقانونية وخدمات إدارة الأعمال وتقديم خدمات التدريب المهني
وخدمات الخاصة بالحلول الفنية لتطوير وتشغيل برامج متكاملة لإدارة موارد المؤسسة "ERP"
لتحقيق مزيدًا من الأرباح و الاستقرار الإداري

الفهرس

3	رؤيتنا
3	رسالتنا
3	كلمة رئيس مجلس الإدارة "أشرف حجر"
4	من نحن
4	خدمات الشركة
5	خدمات المراجعة الخارجية و التدقيق
7	خدمات التخطيط الضريبي و الإستشارات الضريبية
9	خدمات التخطيط القانوني و أعمال التأسيس
12	خدمات الاستشارات المرتبطة بتقييم الشركات و طرحها في البورصة
	لماذا التحول الرقمي
	ما المزايا التي يحققها تدخلنا في التحول الرقمي
14	التعريف بمجلس الإدارة والشركاء والشركاء التنفيذيين
15	مستشارينا في الأعمال
21	عملاؤنا هم شركاء النجاح
25	فروع الشركة

رؤيتنا

تطمح مؤسسة ECPA أن تكون البديل الأول للاستشارات المالية في مصر والوطن العربي بتقديم خدمات متكاملة ومتطورة وسريعة وبتكلفة مناسبة من خلال فريق عمل مؤهل ونظم عمل متطورة ووفقاً للمعايير المهنية والأخلاقية

رسالتنا

هي تأكيد الالتزام بقواعد المحاسبة القانونية وأدائها وتعزيز دور المحاسب القانوني وحياديته واستقلاله والحفاظ على تقاليد المهنة وشرفها وتشجيع البحث العلمي والمهني في مجالات المهنة المختلفة والمساهمة في تخطيط وتطوير برامج التدريب لرفع كفاءة الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم المستمر ولزيادة كفاءة وفاعلية الرقابة على المنشآت محل المراجعة

كلمة رئيس مجلس الإدارة "أشرف حجر"

في ظل التغيرات الإقتصادية العالمية من حيث الاعتماد على أجيال مختلفة من التكنولوجيا والسباق الحميم في الابتكار للحصول على أكبر الحصص التسويقية والحفاظ على مستويات الربح والأداء وأن خدمات الرقابة المالية قد تغير مفهومها من مجرد المراجعة وتأكيد صحة التقارير المالية ونتائج الأعمال إلى فن التحكم والحفاظ على الأداء فقد أصبح التحول الرقمي للأعمال على المحور التشغيلي والإداري والمالي في القطاع المتوسط والكبير من أولويات أي متخذ للقرار للحفاظ على سلامة أنظمة الرقابة الداخلية والمسئولة عن الحفاظ على أصول المنشأة بحيث تصدر القرارات في الوقت السليم وبالدفقة المطلوبة و في نفس الوقت التمتع بالوفورات الضريبية الممنوحة بموجب قوانين الدولة

من نحن

بدأت ECPA سنة 2009 وهي شركة مساهمة مصرية من سته شركاء محاسبون قانونيين خبراتهم تتجاوز الـ عشرين عاما في دنيا الأعمال من المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة والاستشارات الضريبية وتأسيس الشركات يساعدهم أكثر من خمسه وعشرون زميل محاسبون ومراجعون ومهندسون في نظم المعلومات لتقديم أحدث التقنيات التي تساعدك على تحقيق المستهدفات المالية والفنية بأقل تغيرات في الأنظمة للحصول على الكفاءات التي يمكنك من بناء بيئة عمل صحية تضمن لك الاستقرار والوصول لمعدلات النمو المستهدفة ، كما أننا نقدم لك استشارات مالية وحلول مبتكرة لتخطي حالات الركود أو عدم تحقيق المستهدفات البيعية أو التسويقية بالإضافة إلى خدمات تخطيط الموارد المالية لتحقيق أحسن معدل استفادة لجميع الأطراف كما نقدم التحكيم الفني للشركات الخاصة وذلك بتطبيق الخطط لتلافي أي تعثر في تحقيق المستهدفات بالإضافة لإدارة التحول الرقمي وفق أحدث المعايير العالمية في وقت محدود لإعادة هيكلة أنظمة الرقابة الداخلية بما يتلائم ولتحول الرقمي ويضمن الحفاظ على أصول و ممتلكات المنشأة .

خدمات الشركة

1. خدمات المراجعة الخارجية والتدقيق
2. خدمات التخطيط الضريبي والاستشارات الضريبية
3. خدمات الاستشارات القانونية للقانون التجاري وأعمال التأسيس
4. خدمات استشارات مرتبطة بالأجور والمرتبات وقانو العمل والتأمينات الاجتماعية
5. خدمات دراسات الجدو والاستشارات المرتبطة بتقييم الشركات وطرحها في البورصة

أولاً: خدمات المراجعة الخارجية والتدقيق

- يهتم مراجعينا بإبداء الرأي المهني على القوائم المالية فيما اذا كانت البيانات المالية معروضة بصورة عادلة وفق معايير المحاسبة المعتمدة والاطار المحاسبي، وفي سبيل تكوين هذا الرأي ينفذ المراجع إجراءات معينة بدءاً من اتخاذ قرار بقبول عملية المراجعة من عدمه ثم تخطيط عملية المراجعة (حالة القبول) ثم تنفيذ هذه الخطة من خلال مجموعة من الاختبارات المهنية والتأكدات و تقييم نتائجها، ثم اصدار التقرير لمجلس الإدارة و المساهمين بالرأي في القوائم المالية واعداد خطاب للإدارة حول تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة والتوصيات لتحسينها.
- إن قبول عملية المراجعة دائماً ما يرتبط بسلامة وقوة أنظمة المراجعة الداخلية المطبقة ، إن القيام بأعمال المراجعة اعتماداً على أنظمة لم تؤسس على مهنة المحاسبة سوف يقود إلى نتائج مضللة، نحن لا نقبل مراجعة أنظمة غير معدة وفق أنظمة محاسبية ووفق المعايير المستقرة المعمول بها في الدولة.

لن يكتفى مراجعينا بهذا الدور التقليدي بل سيكونوا رواد لعملية التطوير والتخطيط المبني على سلامة البيانات التاريخية ، للوصول إلى خطط مستقبلية يمكن الاعتماد عليها

إن منهجيتنا في إدارة عملية المراجعة سوف تختلف على حسب النشاط ، إن تفهمنا العميق للأنشطة يساعدنا بقوة في القيام بعملية المراجعة على أكمل وجه

وتندير أعمال المراجعة الخارجية من خلال ثلاث محاور:

- 1- محور التحقق من تفهم النشاط وسلامة أنظمة الرقابة المطبقة وتعتمد نجاح عملية المراجعة بدرجة جوهرية على خبرات المراجع السابقة سواء كانت في نفس المنشأة أو منشآت مماثلة ، مثل هذا البعد يمنح المراجع قدرًا من التفهم المبدي للنشاط وتفاصيله العميقة. قد تبدو الأنشطة متماثلة للوهلة الأولى لكن الحقيقة أنه مع الدراسة العميقة لكل نشاط ستبدو هناك أمور جوهرية لا يمكن اغفالها أثناء المراجعة كما لو كان هناك أعراف في المهنة في القياس والاستلام والصرف ، إن عدم ادراك المراجع لمثل هذه التفاصيل العميقة سوف يقود العاملين بالمنشأة للسيطرة على رؤية لذلك نحن لا نستعين في عملية المراجعة بأشخاص ذوي ملاءة مهنية محدودة ولكن نلجأ دائماً لأشخاص يتمتعون بقدر وافر من الخبرة في النشاط تحديداً وفي أعمال المراجعة عمومًا. يأتي على نفس الأهمية قياس سلامة أنظمة الرقابة المطبقة بالمنشأة ، سيستشعر "شريك المراجعة" مع الزيارة الأولى للمنشأة حجم الأنظمة الرقابية المطبقة وكفائتها ، سيستشعر ذلك من أشياء بسيطة ستظهر أمامه أثناء الزيارة كاتصال أفراد تنفيذيين في المنشأة برئيس مجلس الإدارة مباشرة دونما مديرهم أو ازدحام مكتب رئيس مجلس الإدارة بقدر من المستندات المطلوب اعتمادها وخاصة تلك المرتبطة بأمور تشغيلية ، وغير ذلك من الأمور التي قد تبدو عادية جدًا إلا أنها تمثل لمراجع الحسابات نقاط تغيير في قبول مهمة المراجعة من عدمه .

2- محور ميكنة أعمال المراجعة

نبتعد عن الأحكام الشخصية للقائم بعملية المراجعة ونلجأ لاستخدام برنامج للمساعدة في تحديد العينات المستندية "برنامج كابيتال لإدارة أعمال المراجعة والخارجية" حيث يساعدنا البرنامج بقوة في بلورة خبرات مراجعينا القدامى في نماذج ثابتة يتم تغذية البرنامج بها وبحيث يقوم مراجعونا الأحدث بملئ هذه النماذج أثناء تواجدهم لدى العميل ، فيقوم عندها البرنامج وفق معادلات رياضية باستبدال الحكم الشخصي للمراجع بحكم ممنهج وفق معطيات تم تغذية النظام بها ومن ثم تظل جزئية شائكة لتحديد العينات حتى للسيستم دونما تدخل بشري في مراجعينا وهو ما يقود إلى استقلالية عملية المراجعة عن أي مؤثرات خارجية سواء كانت هذه المؤثرات منشأها المنشأة نفسها أو العاملين فيها .

3- الاستعانة بإدارة مراجعة نظم المعلومات

معظم الأنظمة المالية والإدارية المطبقة الآن هي أنظمة الكترونية ، لدينا إدارة متخصصة في علم مراجعة الأنظمة المعلوماتية المطبقة ، قد يبدو أمام مراجعينا كل شيء براق ويعمل بشكل جيد أثناء المراجعة ولكن لا أحد يعلم ما الذي يحدث في كواليس النظام المعلوماتي المحاط بقدر من التأمين ضد أي طرف خارجي ، سوف نكون مهتمين بدراسة هذا النظام والصلاحيات المسجلة عليه والأشخاص المعنيين بالدخول له قبل التعويل على دقة وصحة البيانات التي تصدر عنه.

4- محور عرض نتائج أعمال المراجعة

قد يبدو هذا المحور تقليدياً ، ولكن الحقيقة أن التطبيق العملي في الحياة يقود المراجعين إلى التنازل عن محور العرض والاكتفاء بأعداد تقرير المراجعة أو خطاب الإدارة وتسليمه للأطراف المعنية في المنشأة ، إلا أننا نتمسك بعرض تقريرنا على المساهمين أو المهتمين بذلك كل ربع سنة وجهاً لوجه ، يحتاج رجال الأعمال دائماً أن يسمعوا رأي مراجعي حساباتهم في أشياء عديدة مثل أداء المنشأة أو تحسن أنظمة الرقابة أو انخفاض معدلات دوران العمالة لديهم أو تحسن ولاء عملائهم لهم ، مثل هذه النقاط ليس شرطاً أن تكون مكتوبة في تقارير لكن يحتاج متخذ القرار أن يطمئن عليها من طرف خارجي محايد ، قد يصله من أطراف داخل المنشأة ولكن لا يتمتعون بالحيادية والاستقلالية التي يتمتع بها مراقب الحسابات.

أسرار تميزنا في أعمال المراجعة :

1- التزامنا بأصول المهنة ومعاييرها

إن من أولويات عمل المراجع الخارجى هو تفهم نشاط المنشأة بعمق شديد من خلال دراسة أنظمة الرقابة الداخلية والدورات المستندية المطبقة على المحورين التشغيلي والإداري وليس المالي فقط.

2- معايير قبول عملية المراجعة

دور المراجع الخارجى يعمل بالتوازي مع الإدارة المالية على أساس ربع سنوى حتى يتمكن من مراقبة الأعمال بشكل دورى واتاحة الفرصة للإدارة لعلاج أى مشكلات أولاً بأول وليس في نهاية العام.

3- دورنا كمراجعين يتجاوز الإطار النمطي لتدقيق البيانات التاريخية

التركيز على الاجتماع مع الإدارة العليا دورياً وتداول نتائج أعمال المراجعة ومناقشتها وتوضيحها وعرض اقتراحات معالجة هذه النتائج .

4- سرعة اتخاذ القرار

مساعدة الإدارة في سرعة اتخاذ القرار من خلال سرعة عرض القوائم المالية المدققة الربع سنوية في الوقت المناسب

ثانيا:خدمات التخطيط الضريبي والاستشارات الضريبية



- إن إدارة العملية الضريبية من منظور يتلائم مع المرحلة الزمنية التي يمر بها الاقتصاد من خلال المواكبة التكنولوجية مع منظومة الضرائب العالمية – والمفروضة من مجموعة دول العشرين OECD .. والتي تفرض نظاما ضريبيا عالميا يفرض على المنشأة :

1- ميكنة اثبات الأحداث اليومية من اصدار للفواتير الضريبية وخلافه وفق أساليب تكنولوجية متغيرة

2- تقليص الأحداث النقدية وتحويلها لأحداث بنكية

3- التعامل مع المنشأة بكل شركاتها الشقيقة والتابعة وذات العلاقة في أي مكان في العالم على أنها كيان ضريبي واحد

- التخطيط الضريبي عملية منظمة تتم بالتوازي مع النشاط اليومي للمنشأة للاستفادة من الوفورات القانونية الممنوحة للمستثمرين من خلال تطبيق صحيح القانون وتعليماته المكملة

سوف نقوم بادارة عملية التخطيط الضريبي من خلال ثلاثة محاور:-

1- محور ميكنة الأعمال الضريبية

نعني بميكنة الأعمال الضريبية وضع كل المتطلبات الضريبية على نظام ال ERP الخاص بالمنشأة وربطه بنظام الدولة بحيث يتم ذلك بأيدي خبراءنا وفي ضوء دراسة وخبرة لمعالجة الأحداث الضريبية اليومية من :-

- سعر الضريبة للمنتج الواحد ،
- وتاريخ ثبوت الواقعة المنشأة للضريبة ،
- الجهات التي تستحق الإعفاء و لتي لا تستحق
- وتاريخ التحصيلات والسداد ،
- تحديد مستند الإستلام أو التسليم ،
- وكذلك آلية ارسال الفاتورة الإلكترونية إلى مكتب الضرائب بشكل آلي ،
- تلقي اشعارات القبول أو الرفض من سايت المصلحة على النظام الخاص بالمنشأة ،
- التقارير التي تدعم المتطلبات الضريبية سواء الشهرية أو الربع سنوية أو السنوية ،

- الدفاتر و المستندات المطلوبة لإتمام الفحص

2- محور رقابة سلامة أعمال التشغيل الضريبية اليومية

- سوف تكون المرحلة التالية لخلق النظام الضريبي السابق الإشارة اليه ، متابعة سلامة التنفيذ ودقة النتائج على أساس فترتي زمني لا يتجاوز الشهر الواحد , سوف يتم ذلك أوتوماتيكياً في نهاية كل شهر مع اعداد اقرار القيمة المضافة الشهري ، إن اقرار القيمة المضافة الشهري هو حجر الأساس في النظام الضريبي
- سوف نكون مهتمين أيضاً بإعداد إقرار ضريبة كسب العمل على أساس ربع سنوي ومطابقته مع السدادات البنكية وفق قانون الدفع غير النقدي 18 لسنة 2019 و الاطمئنان على سلامة النظام الضريبي خاصة في الأنشطة كثيفة العمالة
- سوف نكون مهتمين أيضاً باقرار ضريبة الخصم والتحصيل الربع السنوي و الذي سوف يتولد آلياً من خلال النظام و التحقق من أن كل المبالغ التي ظهرت به تم خصمها من الموردين فعلاً وتم تسليم اشعار لهم بذلك

3- محور سرعة الاستجابة لمتطلبات الإدارة الضريبية

- سيتبع دائما التشغيل اليومي متطلبات للإدارة الضريبية ، سوف يكون سرعة الرد على هذه المتطلبات مؤشراً لمدى جسور الثقة بين الجهات الضريبية و الشركة ، إن تأخير الرد على الإدارة الضريبية يتسبب في تراكم الشكوك حول مدى مصداقية و اعتمادية النظام الضريبي المطبق في المنشأة ، لذا فإن وضع نظام يكفل الرد السريع بالشكل الصحيح سوف يقود الى الاستفادة من الثقة التي ستولمها الجهات الضريبية إلى المنشأة

أسرار تميزنا في أعمال الضرائب :

1. القيام بأعمال الفحص الضريبي بمختلف فروع (ض . عامة ، ض كسب عمل ، ض قيمة مضافة ، ض دمغة ، ض خصم وتحصيل) ومتابعة الملف الضريبي والأعمال والمهام اللاحقة لعملية الفحص واستلام ومتابعة نماذج الربط الضريبي والرد عليها بشكل سريع لعدم الإخلال بالمهلة الزمنية المنصوص عليها بالقانون .
2. سرعة إعداد الاقرارات الضريبية وتسليمها في المواعيد القانونية للمأمورية .
3. المتابعة الحثيثة للتعديلات على القوانين الضريبية ... وحضور الدورات التدريبية وورش العمل للتعرف على تفاصيل التعديلات الضريبية وكيفية التطبيق والاستفادة من أي إعفاءات ضريبية متاحة .

ثالثاً: خدمات استشارات قانونية وأعمال التأسيس



تتم خدمات التخطيط القانوني من لحظة ميلاد المنشأة على ثلاثة محاور :-

1- تخطيط الاعتبارات القانونية التي ترسم أسس قانونية مستقرة للمنشأة أثناء حياتها

ونعني بذلك :-

- الاختيار السليم للكيان القانوني المناسب
 - الاختيار السليم للنشاط المناسب
 - ضبط الصلاحيات و حقوق التوقيع و الإدارة
 - وضع ضوابط الحفاظ على حقوق الملكية من خلال ضوابط المجتمعات و الإبلاغ عنها ومنهجية صحة الاجتماع و صحة نصاب اتخاذ القرار وأماكن الانعقاد و خلافه
 - الترسيم العادل لنسب الربح ومقابل الإدارة و خلافه
- من خلال الإدارة القانونية لدينا سنتمكن من ترسيم كيان قانوني مستقر ينعكس على أداء المنشأة فيما يلي :-
- استقرار العلاقات بين الشركاء نتيجة الشعور بالعدالة و الشفافية داخل الكيان ، فضلا عن تنسيب الحقوق لأصحابها من خلال عدم مساواة من يقدم المال و العمل و من يقدم المال فقط ، إن صياغة هذه العلاقة من أول لحظة يحمي المنشأة من أزمات مستقبلية ضخمة
 - استقرار العلاقات بين المنشأة و الأطراف الخارجية من عملاء وموردين و جهات حكومية ،
 - استقرار العلاقات بين المنشأة و المستثمرين الخارجيين فيها ، حيث يشعر المستثمر بالأمان و يشعر المستثمر بالرضا عن منشأته
 - الحفاظ على أصول المنشأة من خلال عقود قوية تضمن سلامة حيازة الأصل و عدم تعرضه للضياع أو السلب

✓ قد يترتب على عدم التخطيط القانوني أزمات يصعب حلها مستقبلا ، كمن أسس منشأة فردية نظراً لبساطة اجرائتها ثم تفاجأ مع الزمن أن هذا الكيان القانوني غير مؤهل للتوسع أو الاندماج أو الاستحواذ

، و يجد نفسه أمام معضلة ليس لها حل سوى التخلي عن الكيان القانوني بعد سنوات طويلة من العمل عليه و هو ما قد يترتب عليه اسقاط تاريخ مضي للمنشأة كان ينبغي التركيز عليه !

القطاع القانوني في الشركات كأى قطاع يحتاج لقدر وافر من التخطيط وإلا سيجد متخذ القرار نفسه دائما أمام معضلة الإدارة بالأزمات

2- وضع هذه الاعتبارات القانونية محل التطبيق ومتابعة سلامة التنفيذ ودقة النتائج

سوف يلي وضع الخطة دائما تنفيذها ، والحقيقة أن الخطة قد تكون رائعة و لكن قد يكون مستوى التنفيذ محدوداً فيترتب على ذلك أداء لا يتوافق مع توقعات الخطة التي كانت مرسومة ، كما لو تم تجاهل اجراءات الاجتماعات الدورية واعتماد القوائم المالية وتقديم نسخة منها للهيئة ثم ثارت مشكلة محاسبية بين الشركاء سوف يكون أول حجر هدم في النظام القانوني للمنشأة عدم تمسكها بالإجراءات القانونية المخططة

من خلال فريق عملنا سوف نكون مهتمين باستيفاء هذه الإجراءات المحددة قانوناً على الرغم من أنه قد تبدو قليلة التأثير وقتها ولكن بعد سنوات ، وعلى حين فجأة تظهر أهمية هذه الإجراءات التي اتخذت مسبقاً في ظل نظام قانوني يؤمن المنشأة لحظات التعدي عليها

3- التعامل الفوري مع أي نتيجة قانونية غير منتظرة أثناء حياة المنشأة

كأي نظام قد تحدث أمور غير متوقعة ، سوف يكون :-

✓ سرعة تدخلنا

✓ بالحل المبني على منهج علمي في إدارة الموقف

✓ واعتراف بمراكز القوى ، سوف يحمي المنشأة من تزايد تأثيرات الأزمة على المنشأة ويتيح لها فرصة الحل الهادئ

4 – ميكنة الامتثال القانوني

خدمة ميكنة الامتثال القانوني تتيح للمنشأة الوقوف على مدى صلاحية المستندات القانونية للشركة (بطاقة ضريبية سجل تجارى ... شهادات تسجيل الخ) ، ومراقبة تواريخ انتهاء صلاحية هذه المستندات وتوفير أداها للتنبيه قبل انتهاءها بفترة كافية .

رابعاً: خدمات استشارات مرتبطة بالأجور والمرتبات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية

سوف يكون الحفاظ على العاملين بالمنشأة هدف جوهري لدى منشأتكم والحفاظ أيضاً على إدارة المنشأة من أي انجراف لمخالفات ترتبط بقوانين العمل أو قوانين التأمينات الاجتماعية هي الأخرى هدف استراتيجي لذا نعمل على تحقيق ذلك من خلال مستشارينا من خلال ثلاث محاور رئيسية :-

1. محور ميكنة نظام الأجور وفق متطلبات القوانين المنظمة

ويعتمد هذا المحور على تسكين المتطلبات القانونية على نظام المنشأة وبحيث يتضمن

أ. الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه

ب. مراعاة فترة التدريب المصرح بها قانوناً

ت. -صياغة التعاقد الذي يمنح العامل حقه ويحافظ على قدرة المنشأة على اتخاذ ما تراه مناسباً من أجل تسيير أعمالها

ث. تطابق الأجور التأمينية مع تلك التي تم سداد ضريبة كسب العمل عنها

ج. صحة واحتساب إجمالي الأجر وصافيه من خلال سلامة تسكين نسب الاستقطاع وشرائحها

2- محور متابعة سلامة التنفيذ

بعد أن يتم تسكين النظام على سيستم المنشأة سوف نكون مهتمين بمتابعة التقارير التي تصدر من على السيستم والتأكد من أنها :

أ. تحقق المتطلبات القانونية أولاً بأول

ب. تحقق للمنشأة أقصى استفادة من حيث حفظ حقوقها القانونية مقابل سداد القدر الصحيح من الالتزامات

ت. تحقيق سرعة الرد على أي استفسار من أي جهة قانونية في الدولة دعمًا لأواصر الثقة معها

3- محور سرعة التدخل لحل أي خلافات تنشأ مع المنشأة وأي جهة سيادية

تكون الاختلافات في بدايتها دائماً صغيرة ويمكن التجاوب معها بتكاليف محدودة ، التأخر في التجاوب وببطء رد فعل المنشأة يترتب عليه دائماً تفاقم الأزمة وانتقالها من كونها أزمة إجرائية إلى تحولها لأزمة جوهريّة

إن عدم ميكنة أعمال الامتثال القانوني وانتظار حدوث الأزمة ، سيجعلك دائماً تدير بالأزمة والإدارة بالأزمة دائماً ما تتسبب في أداء مزيد من الجهد والتكاليف للوصول لهدف كان من الممكن الوصول له بطرق أبسط من ذلك بكثير

خامساً: خدمات دراسات الجدوي و خدمات الطرح في البورصة



احتياج التمويل لأي منشأة سواء كان ذلك على الأمد القصير أو الطويل ، وعدم اللجوء للبورصة سيترتب عليه لجؤك للقروض البنكية ، ولجؤك للقروض البنكية قد يدمر قدرتك على الاستمرارية نتيجة أن البنك قد تكون العوائد على حصته في رأس المال أكبر من ربحية أعمالك ، فضلاً عن احتياجه لضمانات غالباً ما تكون شخصية ، إن هذا يعني تدميرك حالة فشل المشروع ، لذا نحن لا نقدم استشارة أبداً بالاقتراض من البنك ولكن نقدم استشارة بضرورة التأهل لدخول البورصة بما لها من متطلبات قاسية في أغلب الأحوال ، وتبدأ عملية التأهل للبورصة من لحظة ميلاد المنشأة من خلال أربعة مراحل :-

1- مرحلة التأهيل للقيد/للطرح

- 1- خلق دورة مستندية ودفترية وأنظمة رقابة قوية على مدار المراحل العمرية للمنشأة
- 2- ضبط هيكل تنظيمي حقيقي للمنشأة يتعايش مع مراحلها العمرية المختلفة
- 3- تحسين جودة المنتج المقدم من المنشأة حتى يكون لها مكان مرموق في دنيا الأعمال
- 4- تأهيل كوادر المنشأة البشرية والحفاظ عليها رغم التحديات الكبيرة التي سوف تواجه المنشأة أثناء دورة حياتها
- 5- الحفاظ على اصدار قوائم مالية ربع سنوية و مناقشتها مع أعضاء مجلس الإدارة و كذلك مع مستشارين المنشأة للوصول لنقاط القوة وتنميتها ونقاط الضعف وعلاجها التدريجي
- 6- التخطيط الاستراتيجي والمالي (الموازنات)
- 7- الترويج لبيع أي قطاع غير مستغل من الشركة
- 8- إعادة الهيكلة المالية

2- مرحلة التسجيل/العرض

- 1- تجهيز وتقديم كافة المستندات المطلوبة من جهة القيد

2- تحديد القيمة العادلة للشركة

3- اعداد مذكرة المعلومات المناسبة

3- مرحلة الترويج

الترويج لأعمال الطرح الخاص (بيع جزئي أو كلي للشركة لصالح صندوق استثمار أو مستثمر استراتيجي)

مرحلة التوسعات من اندماجات واستحوادات

وهي مرحلة قطف الثمار حيث تبدأ عندها المنشأة في التوسع سواء في نفس نشاطها أو من خلال أنشطة أخرى

أسرار تميزنا في أعمال الاستشارات المرتبطة بتقييم الشركات وطرحها في البورصة أو لمستثمر استراتيجي :-

التزام الحقائق

يتبادر إلى الذهن دائما بمجرد ذكر الطرح لمستثمر أو القيد في البورصة تجميل كافة مفردات الشركة بما قد لا يكون موجوداً فيها وخاصة فيما يخص "التنبؤات المستقبلية" فتحاول المنشأة دائما رسم صورة مستقبلية لها قد يصعب عليها تنفيذها نحن لا نؤيد أبداً مثل ذلك التصرف بل ونلتزم عند اعداد الخطط المستقبلية (الموازنات):

تكليف كل شخص مسئول داخل الشركة بالتنبؤ بما يرى أن قسمه سوف يصير إليه في فترة التنبؤ المطلوبة في ضوء ما سبق من انجازات (أساس تاريخي) مع ما يؤيد التنبؤات المفائلة

1- لابد وأن يدرج هذا التنبؤ على نظام ال ERP الخاص بالمنشأة ، إن مثل ذلك يعني بالنسبة لنا القدرة

على متابعة المحقق من التنبؤات مستقبلاً

2- إن عدم تسكين الأصناف على نظام ال ERP الخاص بالمنشأة سيعني تسكين أصناف بخلاف تلك التي

سوف نكون مطالبين ببيعها ومن ثم صعوبة ايجاد علاقة بين ما كان مخططاً وما حدث فعلاً ، وعلى

نفس القياس إن استخدام حسابات غير تلك التي يستخدمها النظام المحاسبي المطبق في المنشأة

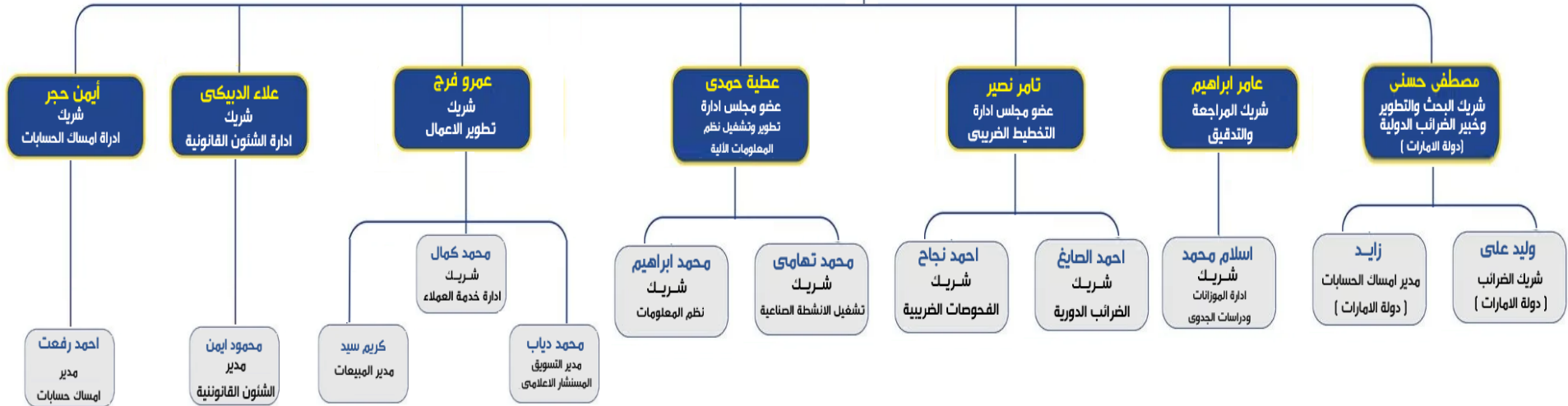
سيعني عدم القدرة على المقارنة مستقبلاً بين الأهداف التي كانت مرجوة وبين ما حدث على أرض الواقع

4- مرحلة عرض النتائج النهائية للموازنة على الإدارة قبل اعتمادها

قد تبدو هذه الخطوة اعتيادية إلا أنها لا تحدث على أرض الواقع كما هو مطلوب ، وذلك حيث ينشغل دائماً صانعو الموازنات بعرض موازنة المبيعات وتناول القدر الأكبر من اهتمام الإدارة في الوقت الذي تكون باقي الموازنات غير متكاملة مع الهدف الذي تم رسمه للمبيعات فادراج رقم بيع مثالي في موازنة البيع دون ادراك لانعكاس ذلك على موازنة المخزون سوف يتسبب حتماً في فشل الموازنة أضف إلى ذلك أن وضع مخطط للمخزون دونما ادراك انعكاسه على الامكانيات التمويلية للمنشأة سيعني تحول الموازنة إلى مجموعة من الأحلام لذا فنحن نهتم بعرض الموازنة بشكلها الكلي والنهائي على الإدارة من خلال عرض القوائم المالية المتنبؤ بها كما لو كانت كل الأحداث قد حدثت متكاملة إن مثل هذا المنهج الفكري سوف يكون مفيداً في الإدارة في النظر إلى الموازنة بشكل أشمل وتوحيد نظرة متخذي القرار المختلفين داخل المنشأة لإدراك أن هناك قرار وحيد مطلوب اتخاذه وهو في الغالب تعظيم أرباحنا ، إن عدم وجود هذه الرؤية الموحدة سيجعل واضع موازنة المخزون مهتماً بتكديسه غير عابئ بتأثير ذلك على الربح ، وعلى نفس القياس واضع موازنة البيع سيكون مهتما برفع رقم البيع بغض النظر عن كونه مرحاً من عدمه

أشرف حجر
رئيس مجلس الإدارة

محمد عبد الرحمن
مدير المراجعة الداخلية



التعريف بمجلس الإدارة والشركاء التنفيذيين

الأستاذ / أشرف حجر

(رئيس مجلس الإدارة)

محاسب قانوني ومراجع شركات مساهمة رقم 20025 خبرة تزيد عن 23 سنة في مجال تفعيل النظم والمراجعة والضرائب لكثير من الشركات الناشئة والعديد من الشركات المتوسطة في عدة دول عربية حيث يدير فرع الشركة في إمارة ابوظبي وسجل إنجازاته حافلا بكثير من قصص النجاح والمؤلفات المتخصصة.



- اشرف حجر حاصل على بكالوريوس في التجارة من جامعه عين شمس عام 1995
- حاصل على تسجيل الجهاز المركزي للمحاسبات تحت رقم 1652 كمراجع حسابات معتمد
- حاصل على اعتماد هيئة الرقابة المالية كعضو مجلس ادارة معتمد اعتبارا من ديسمبر 2013 .
- مسجل بهيئة الرقابة المالية سجل مراقبي حسابات الجمعيات و منشآت التمويل تحت رقم 1
- مؤلف كتاب الجديد في قانون الضرائب المصرية 91 لسنة 2005
- و كتاب الجديد في قانون الشركات المساهمة 159 لسنة 1981

الأستاذ / عطيه حمدي

(عضو مجلس الإدارة تطوير وتشغيل نظم المعلومات الآلية)

مراجع شركات مساهمه رقم 20751 ومحاسب قانوني خبرة تزيد عن 25 عام في مجال تفعيل النظم المالية لشركات الإنشاءات في دول الخليج وشركات الصناعية، وغيرها من القطاعات الصناعية والتجارية المتخصصة وله العديد من المقالات عن أهمية التحول الرقمي للشركات من أكثر من 15 عام ،عطيه حمدي حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة المنصورة عام 2000.



الأستاذ / تامر محمد نصير

(عضو مجلس الإدارة - التخطيط والاستشارات الضريبية)

مراجع شركات مساهمه رقم 29736 حاصل علي AIDIT Advanced Diploma in International Taxation خبرة تزيد عن 20 عام في مجال ميكنة النظم الضريبية مساهم في صياغة مديول ضريبي يمكن من خلاله معالجة كافة القوانين الضريبية في أي دولة كانت تعمل بها المنشأة مع منح المديول المرونة لتغير القوانين واستجابة النظام للتأثيرات سواء كان ذلك التغير بأثر رجعي أم مستقبلي ، تامر محمد نصير حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعه عين شمس عام 2002.



الأستاذ / مصطفى حسنى

(شريك البحث والتطوير ووكيل ضريبي بدولة الامارات)

وكيل ضريبي بدولة الإمارات منذ عام 2019 وحاصل على زمالة جمعية المدققين الاماراتية للمحاسبين والمدققين EAAA

حاصل على دبلومة القيمة المضافة بدولة الإمارات VAT Diploma from PWC UAE خبرة بمجال أعمال الضرائب المحلية والدولية وعمل لفترة طويلة في إمارة دبي كوكيل ضريبي في إدارة العملية الضريبية لكثير من العملاء ذوي الجنسيات المتعددة داخل الدولة مصطفى حسنى حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال عام 2006 وحاصل على دبلوم دراسات عليا في المحاسبة والمراجعة كلية تجارة جامعة عين شمس عام 2013.



الأستاذ / عامر إبراهيم

(شريك - التدقيق والمراجعة الخارجية)

محاسب قانوني خبرة في أعمال المراجعة الخارجية جمعيه محاسبين ومراجعين Candidate وعمل في الكثير من دول الخليج طبق من خلالها أعلى معايير جوده الأعمال في أعمال المراجعة للعديد من القطاعات المختلفة وعلى رأسها المقاولات والقطاع الطبي والتصنيع ساهم في صياغة مديول خاص بميكنة الأعمال في نشاط المقاولات مما كان له السبق في منافسة الأنظمة العالمية المتقدمة في هذا القطاع, عامر حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة القاهرة عام 1997.



الأستاذ / عمرو فرج

(شريك- تطوير الاعمال والمراجعة الداخلية)

مراجع شركات مساهمه رقم 32146 ومحاسب قانوني خبرة منذ عام 2010 في أعمال المراجعة الداخلية وحاصل على دورة CIA عام 2016، عمرو فرج توجه اهتمامه في السنوات الخمس الأخيرة لميكنة عملية المراجعة الداخلية داخل أنظمة ال ERP المختلفة في أنشطة متعددة داخل مصر وخارجها، حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة القاهرة عام 2009.



**الأستاذ / محمد تهاى
(شريك - تشغيل الأنشطة الصناعية)**

خبرة تزيد عن 12 عامًا في ميكنة أنظمة التكاليف حيث ساهم في صياغة العديد من الأنظمة المتطورة لإحتساب تكلفة المنتج المصنع لحظة بلحظة من خلال معدلات تحميل كانت دائما تتسم بالدقة الشديدة وتحميلها على النظام لإحتساب تكلفة الإنتاج قطعة قطعة ولحظة لحظة، محمد تهاى حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس عام 2007.



**الأستاذ / محمد إبراهيم
(شريك - إدارة لشئون نظم المعلومات)**

خبره تزيد عن 13 عام في تطوير وتشغيل وإدارة البيئة التحتية لأنظمة المعلومات من شبكات وسيرفرات فضلا عن احترافه لأنظمة تشغيل التقارير العالمية والتي تمكنه من استخراج التقارير التي تطلب منه من أي نظام محلى أو عالمى وتطوير النظام بما يحقق المتطلبات المتداولة في ثقافة الدولة وتحقيق متطلبات الإمتثال القانوني على مستوى الدولة محمد ابراهيم حاصل على بكالوريوس نظم معلومات إدارية عام 2007.



**الأستاذ / محمد عبد الرحمن
(شريك - إدارة لشئون نظم الأفراد)**

خبرة تزيد عن 10 أعوام في مجال الموارد البشرية ساهم في العديد من أعمال تطوير النظم التشغيلية للأفراد في القطاعات المختلفة سواء كانت صناعية ومقاولات وخدمية وتجارية وله خبرة طويلة في ميكنة كل أمور الأفراد ومنع التدخلات البشرية محمد عبد الرحمن حاصل على بكالوريوس تجارة خارجية جامعة حلوان عام 2010.



**الأستاذ / علاء الديبكي
(شريك - للشئون القانونية)**

خبرة تزيد عن 25 عام في قانون الشركات وله السبق في صياغة مديول الإمتثال القانوني للشركات من خلال ميكنة القواعد القانونية المطلوبة من عقد الجمعيات العمومية أو تجديد التراخيص في المواعيد القانونية أو حضور الجلسات وغير ذلك مما يسهل أداء الإدارة القانونية بالشركة ، علاء الديبكي خريج كلية حقوق جامعة أسيوط عام 1993 .



الأستاذ / أيمن حجر

(شريك إدارة إمساك الحسابات)

حاصل علي بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس 1983 تقدير جيد، عمل بالجهاز المركزي للمحاسبات من عام 1985 حتي عام 2022 بالوظائف الفنية بالجهاز حتي وكيل أول وزارة خبرة 37 عام في مجال مراجعه حسابات الشركات قطاع الأعمال العام والشركات المساهمة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وذات أنشطة مختلفة (إسكان/صناعي/مقاولات) فضلا عن مراجعه شركات تحت التصفية.



الأستاذ / اسلام محمد

(مدير إدارة الموازنات ودراسات الجدوى)

محاسب قانوني خبرة اكثر من 17 عام في مجال المراجعة والحسابات حاصل على بكالوريوس تجارة ,جامعة قناة السويس 2005 و دبلوم المحاسبة الادارية والتكاليف - جامعة الزقازيق 2014 عمل في كثير من القطاعات اهمها القطاع الصناعي



الأستاذ / وليد على

(شريك ومدير فرع دبي بالأمارات العربية المتحدة)

محاسب قانوني خبرة 8 سنوات في أعمال امساك الحسابات العامة والمراجعة وأعمال الضرائب للعديد من القطاعات على رأسها قطاع الصيدليات وقطاع المنشآت التعليمية وقطاع الدعاية والإعلان - ساهم في تطوير مودبول لميكنة الموازنات التقديرية للشركات .بدأ في دبي منذ بداية تطبيق الأنظمة والقوانين الضريبية المستجده على منطقة الخليج في بداية 2018 و ليد علي ... حاصل على بكالوريوس تجارة جامعة عين شمس 2013.



الأستاذ / احمد نجاح

(شريك - إدارة الفحوصات الضريبية)

مراجع شركات مساهمه ومحاسب قانوني بكالوريوس تجارة شعبة المحاسبة خريج عام 2009 كلية التجارة جامعة أسيوط حاصل على دبلوم الضرائب جامعة عين شمس ودارسة ماجستير في الضرائب جامعه عين شمس خبرة في أعمال الفحص لاكثر من 15 سنة في مامورية الضرائب العامة ومأمورية الضرائب القيمة المضافة.



الاستاذ / احمد الصايغ
(شريك - قسم الضرائب الدورية)

بكالوريوس تجارة شعبة المحاسبة ، جامعة شبين الكوم - المنوفية ، مايو 2013.
محاسب قانوني خبرة تزيد عن 10 سنوات في :-
اعداد الميزانيات اقرارات الضرائب العامة وتسويات كسب العمل و اقرار المرتبات
و اقرارات القيمة المضافة والخصم والتحصيل والتعامل مع مأموريات الضرائب العامة
ومأمورية الضرائب على القيمة المضافة.



الاستاذ / محمد كمال
(شريك- إدارة خدمة العملاء)

بكالوريوس تجارة انجليزي شعبة المحاسبة ، جامعة حلوان ، مايو 2008.
عمل كمدير مكتب في شركة ايجيبيشين سي بي ايز من مايو 2012 حتى 2022
العمل كمدير خدمة العملاء الشركة من 2022 حتى الان .



الاستاذ / كريم سيد
(مدير المبيعات)

بكالوريوس تجارة شعبة المحاسبة ، جامعة عين شمس ، مايو 2013.
خبرة اكثر من 10 سنوات في مجال الحسابات العامة خاصة (حسابات المستشفيات)
العمل كمحاسب مستشفى دنيا العيون من 2015 حتى 2019
العمل كمدير المبيعات الشركة من 2019 حتى الان



الاستاذ / محمد دياب
(مدير التسويق- مستشار اعلامي)

بكالوريوس اعلام جامعة القاهرة سنة 2010
عمل كمسئول اعلام في شركة فيوانترناشونال 2010 حتى 2014
عمل كمنسق اعلامي في شركة بارسويتز السعودية 2014 حتى 2016
عمل كمسؤول تسويق في شركة k media house agency 2017 حتى 2020
عمل كمدير التسويق الرقمي في Moderna Group 2023 حتى 2024
عمل كمدير تسويق من 2024 حتى الان



عملاؤنا هم شركاء النجاح

عملاؤنا هم شركاء النجاح

القطاع	اسم الشركة	النشاط
القطاع الطبي	دي بي كي للصناعات الدوائية	الأدوية
	فارما رايت	الأدوية
	ميديسينا الطبية	تجارة وتوزيع الأدوية
	لايف كير للألات الجراحية	تصنيع مستلزمات طبية
	مجموعة فورتكس للصناعات الطبية	تصنيع وتوزيع الأدوية
	هيجنت للأدوية	تصنيع وتوزيع الأدوية
	شركة فارما زاد	تصنيع وتوزيع الأدوية
	شركة الملكة الذهبية	تصنيع وتوزيع الأدوية
قطاع المستشفيات	مستشفى النهار التخصصي	الخدمات الطبية والتشخيصية والعلاجية
	مستشفى دنيا العيون	جراحات أورام العيون
	مستشفى المركز العالمي للعيون	جراحة أورام العيون
	مستشفى نبض الحياة	جراحات أورام العيون

القطاع	اسم الشركة	النشاط
قطاع تصنيع الرخام و الكسارات	شركة الجزار للرخام	تصنيع رخام وجرانيت
	شركة الندا للمحاجر	استخراج سن
	شركة مارمو رويال للجرانيت والرخام	تصنيع رخام وجرانيت
	مصنع الأحمدية للموازين	تصنيع الموازين الإلكترونية
قطاع تصنيع الالكترونيات	شركة هندسة النظم الحديثة	تصنيع و توريد معدات الإطفاء
	جى تك	تصنيع الأجهزة الكهربائية
	ريجان العقارية	استثمار عقارى
قطاع العقارات	أركان العقارية	استثمار عقارى
	نيو تاون جروب	استثمار عقارى
	جدار للإستثمار العقارى	استثمار عقارى
	ركائز العقارية	استثمار عقارى
	مجموعة ليلة	استثمار عقارى

القطاع	اسم الشركة	النشاط
قطاع المقاولات	شركة الجمال للمقاولات	قطاع التشيد والبناء
	شركة المحمدية للمقاولات العمومية	المقاولات العمومية
	شركة الندا للمقاولات	المقاولات العمومية
	شركة الزهراء للمقاولات الهندسية والتوريدات	المقاولات العمومية
	هندسة النظم الحديثة	انظمة الحريق
قطاع المطاعم والصناعات الغذائية	شركة CDI للمقاولات	قطاع التشيد والبناء
	فروع مصنع مونجيني	توزيع حلويات
	لوكسير لصناعة الحلويات	تصنيع وتوزيع الحلويات
	شركة اسبريسو بيرفيتو	إدارة الكافيهات
	مطاعم بيتزا بارتي	مطاعم
قطاع الدعاية والإعلان	الاتحاد العام لمنتجي ومصدري الحاصلات البستانية	تصدير المنتجات الغذائية
	هاما فيلم برودكشين	دعاية واعلان
	سكوب	دعاية واعلان
	شركة جي ام تي	دعاية واعلان
	كايرو كونسلت	دعاية واعلان

القطاع	اسم الشركة	النشاط
قطاع التصنيع	حديد العشري	صناعات الحديدية
	جيمكا للصناعات الحديدية	صناعات الحديدية
	الوطنية لإعادة تدوير الزيوت المستعملة ونقل المخلفات الخطرة	تدوير الزيوت
	كيمفيت دولة (الاردن)	صناعة الأسمدة والمبيدات
	هايير كيم دولة (الاردن)	صناعة الأسمدة الحيوانية
	مصر تلك	صناعة بودرة التلج
	القدس للزجاج	صناعة الزجاج
	الفا مصر	صناعة الدهانات
	بفادو	صناعة الادوية البيطرية
	كوتيك	صناعة الدهانات
	مدار جروب مصر	صناعة المنظفات
	اليوفيجن	صناعة الالوميتال
	جى بى اس لتوريد وتركيب صيانة معدات المصانع	صيانة معدات المصانع
	الاخلاص للصناعات البلاستيكية	للصناعات البلاستيكية

عنوان مكتب مصر : 90 شارع الميرغني مصر الجديده – القاهرة.

Mobile: 01000671821

عنوان مكتب الإمارات: مكتب رقم 4,1104 شارع العرشان الحصن الخالدية - أبوظبي – الامارات.

Mobile: +971 50 124 2584

Website: ecpa-eg.com

Linked in: [egyptian-cpa](https://www.linkedin.com/company/egyptian-cpa)

Face book: [EgyptianCPA/](https://www.facebook.com/EgyptianCPA/)